محضر اللقاء الحواري المسيحي

المنعقد في مقر الجمعية الأرثوذكسية / جبل اللويبدة

يوم السبت الموافق 2022/11/12 الساعة الخامسة مساءً

==========

_ الحضور :

1_ المهندس باسم فراج
2_ الارشمندريت د. بسام شحاتيت
3_ السيد زياد أبوجابر
4_ المهندس نضال قاقيش
5_ معالي سامي هلسة
6_ السيد غصوب قعوار
7_ السيد صموئيل قاقيش
8_ السيد غسان حدادين
9_ السيد جاسر الربضي
10_ السيدة رجاء نفاع
11_ السيد غريب نينو
12_ السيدة هانيا قاقيش
13_ السيد رعد قاقيش
14_ السيدة كريستين فضول
15_ المهندس مهند حدادين
16_ السيد رمزي نزهه
17_ الأستاذ نزار ديات
18_ السيد نزار قاقيش
19_ السيدة رانية لطفي
20_السيدة سامية قاقيش
21_السيدة سيتا غاوي
22_ السيد ثابت الور
23_ السيد زياد العمش
24_ السيد هاني قاقيش
25_ السيد ريمون حلته
26_ السيدة هيام حلته
27_ السيد جواد عباسي
28_ الأستاذ هيثم عريفج
29_ السيد عصام حداد
30_ السيد جليل الطوال
31_ السيدة نهاد مطالقة
32_ النائب عمر النبر
33_ معالي ريم أبوحسان
34_ القس سامر عازر
35_ السيد الياس عطاالله
36_ السيدة نيفين أسعيد
37_ السيدة فيلومين نصار
38_ السيدة مي عمشي
39_ السيدة رائدة عمشي
40_ السيدة عبير بيروتي

41_ السيدة ناديا شنودة 42_ السيدة لينا أمسيح

43_ السيد ناظم عكروش 44_ المهندس ميشيل عويس

45_ السيد يوسف القسوس 46_ السيدة زيلدا زيدان

_ وقامت نور سات بتصوير اللقاء وبثه مع الإخبار الرئيسية .

1_ طلب المهندس نضال قاقيش طلب من الأب الارشمندريت بسام بدأ الاجتماع بالصلاة ، تفضل الارشمندريت الدكتور بسام شحاتيت بتلاوة الصلاة. وبعدها طلب من المهندس باسم فراج إلقاء كلمته كرئيس للجمعية الأرثوذكسية

2_ رحب المهندس باسم فراج بالحضور في مقر الجمعية الأرثوذكسية وقدم شرحاً مختصراً عن تأسيس الجمعية الأرثوذكسية المنبثقة عن المؤتمر الأرثوذكسي الخامس وتطرق إلى أهداف وغايات الجمعية ومنها تثبيت الوجود المسيحي التاريخي .

3_ باسم الله وعلى بركته افتتح المهندس نضال قاقيش الجلسة وهي الرابعة الأولى بتاريخ 7/17 بجمعيه آل قموة والثانية بتاريخ 7/30 بجمعية الشابات المسيحية والثالثة 9/28 بمقر الجمعية الأرثوذكسية وقدم للحضور شرحا حول ما جرى في هذه الاجتماعات . حول وثيقة توحيد الأعياد ، وقانون الأحوال الشخصية ، وتطوير وتحديث القوانين التي تهم الشأن المسيحي ، توثيق أواصر المحبة والأخوة بين المسيحيين أولا ومن ثم أخواننا المسلمين ، كذلك الدفاع عن قضايا المسيحيين كافة . وقدم نبذة تاريخية عن تشكيل المحاكم الكنسية ، وحول تطور العلاقات المسيحية الإسلامية عبر التاريخ من خلال العهدة العمرية ، وتطرق إلى قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها بالدول المجاورة ، الشق الأخير الذي قدمه الإرث كما هو معمول به في الدول المجاورة وهو جزء أساسي من قانون الأحوال الشخصية .

4_ المهندس مهند حدادين : شكر جلالة الملك على اهتمامه بالمقدسات المسيحية بالأردن وخاصة موقع المغطس لما فيه مصلحة المسيحيين ولتشجيع السياحة ، اقترح تشكيل لجنة من أصحاب الاختصاص لدراسة المواضيع المطروحة .

5_ الارشمندريت الدكتور بسام شحاتيت : قدم الشكر على هذا اللقاء وتحدث عن قانون الأحوال الشخصية والإرث من خلال القوانين الناظمة في الأردن ، تم تطوير قانون الأحوال الشخصية ولا زال قيد الدراسة بين رؤساء الكنائس . وطالب إن نكون نحن كمسيحيين موحدين

6_ السيد ثابت الور : أشار إلى ضرورة ترتيب البيت الداخلي أولاً ، وتحدث عن تجرب الروم الأرثوذكس في مجال تطوير المحاكم الكنسية ورفدها بقضاة علمانيين ، تطوير المحاكم الكنيسة أمر لا يقل أهمية عن تطوير قانون الأحوال الشخصية وتنظيم عمل المحاكم .

7_ الأستاذ نزار ديات : لدي الكثير من المعلومات بحاجة للوقوف عندها تطبيق قانون الإرث الإسلامي بحسب القانونين ليست مفروضة على المسيحيين ، وما ينطبق على تطبيق قانون الإرث هو نص القانون المدني وليس الشريعة الإسلامية ، لا هيمنة بالتطبيق ، الجزء المتعلق بصلاحيات المحاكم الكنسية أو التي كان يطلق على مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة قبل عام 2014 على اعتبار إن يكون هناك طوائف أخرى غير المسيحية ، هذا ما وصلنا من الحكم العثماني أو ما يسمى بالخط الهميوني من السلطان الذي يحكم يفوض رئيس الأعلى للطائفة بان يحكم بين إفراد طائفته بكل الأمور ، بعد انهيار الحكم العثماني تم تقليص صلاحيات الرئيس الأعلى للطوائف على حدود قانون الأحوال الشخصية إلى إن وصل إلى تطبيق قانون الحق العائلي العثماني على الجميع على إن يخضع الجميع للقانون الإسلامي ، التشريعات الأردنية مرت بمراحل رئيسية عند تعديل الدستور الأردني عام 2011 وخصوصا الفقرة ب من المادة 9 من الدستور وتم حصر هذه التعديلات ضمن هذه الفقرة تم التعديل بحيث يجوز بان يكون للمحاكم الكنسية اختصاص إضافي يختلف عن اختصاص الشرعي للمسلمين بحسب قانون الطائفة وموضوع التبني عند المسيحيين أصبح قائم وممكن ، الإرث حالة مختلفة ، وبعد هذا التعديل أصبح ليزاماً تعديل القوانين الدينية غير المسلمة وجرت محاول إصدار قانون موحد للأحوال الشخصية المسيحية وكان ذلك عام 2014 بتكليف من لجنة التكليف الوطني بمجلس النواب الأردني وللأسف عارضتها الطوائف المسيحية إثناء ذلك بدأت الكنائس بإصلاح قوانينها بما يتناسب مع المقتضى الدستوري وإذ لم يتم التعديل سيصبح الأمر متعلق بالمحاكم النظامية. الكنيسة الأرثوذكسية شكلت لجنة واعدت قانون العائلة البيزنطي وهو ألان معروض أمام المجمع المقدس لإقراره كما اصدر الأرثوذكس اعتباراً من 2022/4/1 قانون أصول المحاكمات أمام المحاكم الكنسية الأرثوذكسية وهو قريب من أصول المحاكمات المدنية ، مرجعية الكنائس الدينية بأغلبها ليست وطنيه على سبيل المثال اللاتين يتبعون روما، توافقت الطوائف على نظام موحد للرسوم المحاكم وهو مطبق ، قانون الأصول الكنسي الذي سيصدر عن مجلس الوزراء سيستثني الطوائف التي لديها قانون أصول مسبق مثل الروم الكاثوليك واللاتين ومرجعيه التغيير ليست وطنيه ، بعد الفشل بإقرار قانون أحوال شخصية كان هناك مبادرة شخصية من السيدة لينا نقل

بخصوص قانون الإرث ، الكنسية الأرثوذكسية عدلت قانون الإرث بفعل تعديلهم لقانون العائلة البيزنطي وهناك باب كامل عن قانون الإرث والوصايا والقانون الأرثوذكسي يقر المساواة بين الذكر والأنثى ولكنه ظالم بحق الزوجة لم يعطها منافع أو ارث لها إن تسكن في بيت الزوج طول حياتها ولكن لا ترث فيه هذا حسب القانون القديم والتعديل الجديد يصل إلى المساواة وتم فتح باب الوصية للوارث على إن لا يتجاوز الثلث ، وقانون الإرث المعدل توزيع الإرث على عدد الرؤوس مهما بلغ عدد الإفراد بما فيهم الزوجة ، يمكن للشخص إن يوصي لأحد الورثة للأشخاص الذين لا يرغبون بالمساواة الاختلاف على إصدار قانون موحد للطوائف هو اختلاف ديني على بعض الأمور الدينية المتعلقة بالزواج والخطبة ، بحسب التعديل ما كان عدد الاينات في الأسرة يرث من الأب بالتساوي حتى لو لم يكن هناك ذكر قانون الإرث على مبدأ المساواة وإمكانية الوصاية لشخص يمكن إن يرث وملامح القانون ليست منقولة من الشريعة الإسلامية ولا من تجارب طوائف أخرى القانون بمراحله النهائية وهناك تحفظ من طائفة واحدة حول الكم الزائد من الإجراءات واعتقد لنهاية هذه العام سينتهي هذا التحفظ ، هناك وعد رسمي بان هذا القانون سيقر دون تعديل ، 2011 كان هناك معارضة لفكرة المساواة من قبل بعض النواب المسيحيين .

8_ رحب المهندس باسم بمعالي السيدة ريم أبوحسان التي انضمت مؤخراً للاجتماع مع الشكر الموصول لدعمها قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين .

9_ القاضية كريستين فضول : الحديث عن إقرار قانون الأحوال الشخصية من قبل مجلس النواب هناك مادة 1086 من قانون المدني يجب تعديله وهذا صعب جداً وتعديل القانون المدني ليس بالأمر السهل الحل الأفضل إن يتم تمرير قانون الإرث من خلال إقراره كنظام من خلال قانون مجالس الطوائف الدينية وهذه طريقة اسلم . العمل الجماعي هو الأساس

10_ السيدة نهاد مطالقة : لماذا لم يتم إقرار القانون من قبل رؤساء مجلس الكنائس والنواب المسيحيين ، وأنا كحالة خاصة لدي بنات فقط أطالب بسرعة إقرار القانون .

11_ النائب عمر النبر : البيت الداخلي غير منسجم بحاجة إلى ترتيب وعلى ارض الواقع هناك انقسام حتى بين النواب مع القانون وضده ، اقترحت سابقا إن يتم عقد جلسات توعوية بالكنائس وغيرها حول القانون وفوائده بسبب المعارضة بعض النواب وإفراد من الشعب ، إقرار قانون من خلال مجلس النواب يتطلب حسب اعتقادي تعديل القانون المدني . حتى اللحظة لا يوجد توافق على القانون بين الكنائس .

12_ الأستاذ هيثم عريفج : النظام لا يجوز إن يخالف قانون لذلك لا يمكن إقرار نظام يخالف القانون ولا بد من إقرار نظام خاص والذهاب إلى مجلس النواب ولا يمكن الاعتماد على قرارا مجلس وزراء ، مفهوم الدولة تحول من دينية إلى مواطنه وأنا كمواطن لي حق بان يكون لي قانون ينظم أموري الشخصية من ضمنها حق التبني .

13_ السيد جواد عباسي : من الممارسات التي نشاهدها بوجود قانون ارث أو عدم هناك أشخاص لا يورثون بناتهم وبحسب قانون التخارج يصبح حصة الذكر كما الأنثى وهنا يجب تثقيف الشعب بمبدأ التخارج .وهناك مبدأ الهبة بقصد الايعاشة يمكن تسجل كل أملاك بأسماء البنات ولا يمكن التصرف بأي شيء ألا بوفاة الأب .

14_ السيد زياد أبوجابر : أهم المواضيع هو المفهوم الكنسي نحن اليوم تقريبا 11 طائفة وكل يوم تخرج علينا طائفة جديدة وبأسماء عدة وهذا الوضع خطير ويؤثر علينا وما نفعله اليوم سيصل صداة إلى سبعين عاماً للمستقبل وما نعمل على تعديله اليوم مضى عليه سبعون عاماً ومعظم القوانين مضى عليها سنوات ، يجب إن نؤخذ بالاعتبار إن الجيل القادم كم سيحتاج من الوقت لتعديل أي قانون ، يجب إن نقر بان هناك تعدي من قبل الطوائف الجديدة وهذا ما يعاني منه رؤساء مجلس الكنائس فلديهم كل شهر تقريبا طلب لفتح كنيسة جديدة وفي حال الرفض نتعرض لهجوم من منظمات دولية .

15_ المهندس أميل الغوري : أرجو إن نسمي الأشخاص الذين يعارضون هذا المشروع سواء أشخاص أو طوائف حتى نتوجه بالضغط عليهم ، تعديل القوانين المسيحية لا يعني أننا نتكتل كجزء منفصل على الأردن نحن مواطنين أردنيين يمثلنا نواب لنا كامل الحقوق وعلينا واجبات نحن لسنا مله ولا طوائف نحن مواطنين أردنيين ويجب على الدولة إن تعاملنا على هذا الأساس .

16_ السيدة زيلدا زيدان : يجب الإسراع في إقرار قانون الإرث وخصوصاً عند العائلات التي تفقد وجود الذكر وهناك ضحايا كثير عانت من عدم وجود الذكر ، الكثير يطالب إن تسجل الإرث بأسماء البنات ولكن هناك أمور أخرى لا تستطيع إن تقوم بتسجيلها على سبيل المثال الأسهم .

17_ السيدة هانيا قاقيش : ذكر الأستاذ نزار إن التأخير بسبب تناقضات بين الطوائف المسيحية ، تساءلت لماذا في الدول العربية المجاورة تم التوافق ؟ بالرغم من وجود نفس التناقضات لديهم ، واعتقد بان المشكلة عشائرية لا علاقة للكنائس بها وان بعض شخصيات العشائر المسيحية المتسلطة هي من تقوم بتأخير القانون .

18_ الارشمندريت بسام شحاتيت : كتجربة الكنيسة الكاثوليكية لدينا مختص بموضوع الإرث ونعلم من يرغب التنازل إن التنازل يفقد المرأة حقها الشرعي توعيه المرأة بحقوقها أمر ضروري ، لدينا نظام محاكم كنسي مختص نعمل ضمن أنظمة وقانون شرقيه .

19_ السيدة فيلومين نصار : كمواطنة أردنية مسيحية لدي بعض الملاحظات ذُكر إن الخلاف على القانون بين الطوائف بينما الجميع موافقين على ذلك، وهل يحق لمجلس النواب إن يعترض على قانون الأحوال الشخصية الموحد في حال إقراره من قبل الكنائس ؟ ذكر إن الحالة الأرثوذكسية ليست حالة وطنية أرجو التوضيح ؟ يجب توعيه المسيحيين بالقوانين السارية لمعرفه حقوقهم ووجباتهم .

20_ معالي ريم أبوحسان : 2018 تم أطلاق مبادرة محاميات نحو التغيير والهدف تطوير القوانين الكنسية وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل المسيحي بالتعاون مع جمعية الشابات المسيحية فرع عمان من اجل التطوير ، عطفا على ما ذُكر حول تطوير القوانين الكنسية اعتماداً على تعديل الدستور الأردني ، من الجيد إن تبدأ المطالبات من المجتمع المدني بضرورة وضع قانون أحوال شخصية موحد . ومنذ عام 2018 أصبح هناك قاضية في محكمة استئناف كنيسة الروم الأرثوذكس وإقرار قانون أصول المحاكمات في الكنيسة الأرثوذكسية ، موضوع الإرث والتبني أمر مهم ولكننا نغفل عن أمور أخرى سن الحضانة ، أين حقوق الطفل المسيحي بالحضانة عند والدته ؟ وهناك قضايا كثير يجب إن نتطرق لها . المطالبة بالحقوق ليس مقتصر على المرأة فقط على الدولة إن تدعم هذه المطالب .

21_ السيدة عبير بيروتي : أنا أم لأربعه بنات كغيري من العائلات نعاني من موضوع الإرث اقترح جمع تواقيع العائلات المتضررة من عدم إقرار القانون وهذا يساعد بالضغط على الجهات الرافضة لإيصال صوتنا .

22_ النائب عمر النبر : تم إطلاق عريضة الكترونية تم التوقيع عليها من قبل 3000 عائلة مسيحية وللأسف لم يتم متابعتها .

23_ معالي سامي هلسة : عام 2014 تم طرح قانون الطوائف المسيحية إثناء وجود كوزير في مجلس الوزراء وتضمن كل النقاط التي تم ذكرها اليوم ومع الأسف بعض ما إخواننا النواب والأعيان المسيحيين هم من عارضو هذا القانون والخلاف حول مساواة الذكر مع الأنثى ، والخلاف ليس بين الكنائس كما يشاع الخلاف بيننا كأردنيين ونوابنا يجب إن نمارس ضغط شعبي على مجلس النواب والأعيان لإقرار القانون الموحد .

24_ السيد زياد العمش : التباين بين الأستاذ نزار والأستاذة كريستين بما يخص بإقرار نظام أو قانون وفى حال فشل إقرار قانون موحد هل يعني ذلك كل طائفة لها قانون الخاص وهل هذا قانوني؟

25_ الارشمندريت بسام شحاتيت : كان التوجه إن تقوم كل كنيسة بإقرار قانون ارث خاص به ولكن تم التوافق على إن يكون لنا قانون ارث موحد لكل المسيحيين ولا إشكال عليه أما قانون أصول المحاكمات الكنيسة كل كنيسة لها نظامها .

26_ المهندس نضال قاقيش : من خلال الحوار مع المختصين تبين لنا بعدم وجود خلافات أو عوائق لإقرار قانون للمسيحيين باستثناء المعارضة من بعض النواب والأعيان ، عقدنا العديد من اللقاءات مع النواب الإسلاميين حتى نطلع على رأي الإسلاميين ولم يكن هناك أي معارضة ، الخلاف بيننا على إن نبدأ بالضغط الشعبي لإقرار قانون موحد واقترح تشكيل لجنة من محامين وغيرهم للعمل على إقرار قانون أحوال شخصية موحد .

27_ الأستاذ رمزي نزهه : مداخلات شيقة وحماسية تدل على مستوى الوعي والحرص للمحافظة على الهوية المسيحية الأردنية ، وحسب ما ذكر هناك جهد بذل في السابق لإعداد قانون موعد واعتقد بأننا لسنا بحاجة للقيام بجد أخر لإعداد قانون جديد الأصح إن ندعم الجهد السابق والضغط باتجاه إقراره وإذا كان لا بد من تشكيل لجنة هي لمتابعه المسيرة وليس البدء من جديد . وان نعمل على ترتيب لقاء مع اللجنة التي أعدت هذا القانون لمواجه التحديات التي تعيق إقراره .

28_ السيد هاني قاقيش : أؤيد مقترح الأخ نزهه ليس المطلوب إن نبدأ من جديد ويجب عدم تحميل العشائر مسؤولية رفض القانون .

29_ المهندس نضال قاقيش : نشكر لكم حضوركم ونحن ننتظر الأستاذ نزار لترتيب لقاء مع أعضاء اللجنة التي عملت على تعديل قانون الأحوال الشخصية الموحد .

30_ المهندس باسم فراج : كل الشكر لحضوركم واجبنا إن نطالب بحقوقنا لان الحقوق المهضومة تشجع عائلاتنا على الهجرة والتوافق على نحافظ على وجودنا ونقر قانون عصري موحد يخدم المسيحيين كافة .